مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

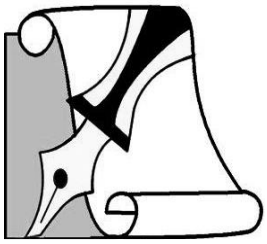

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

حرب الاغتيالات الإسرائيلية

1 – مدخل:

لقد أسّس ديفيد بن غوريون، أوّل رئيس حكومة إسرائيلية، مؤسّسة الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) في يونيو/حزيران 1948، بعد ثلاثة أسابيع فقط من قيام "دولة الاحتلال"، وفي خضم الحرب. وهو كان واثقًا جدًا من أنّ اليهود سوف يفوزون، في وقتٍ قال الجميع، بما في ذلك وكالة المخابرات المركزية الأميركية، "إنّ ذلك مستحيل، لأن العرب سيَذْبَحونكم". لكنّه كان يَعْلم، وتأكّد من ذلك بعد الحرب، أن هناك حاجة ماسّة إلى أقوى مؤسسة استخبارات في العالم، "من أجل الحفاظ على البلاد، وإعادة جميع جنود الاحتياط إلى أعمالهم، وإعادة بناء الجيش استعداداً للصراع المقبل"، بحسب قول رونين برغمان، المُراسل العسكري والاستخباراتي السابق في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ومؤلّف كتاب "أقتل أوّلًا: التاريخ السريّ للاغتيالات المُسْتَهدفة في إسرائيل،" المُسْتَوحى من التلمود، ومن المبدأ التوراتي القائل: "إذا جاء شخصٌ ما ليقتلك، قُم واقْتله أوّلًا". واعتبر برغمان أنه على يقين من أن سياسة "القتل المُستهدَف" – الاغتيال الانتقائي – التي اعْتَمَدتها إسرائيل بشكل مركزي عبر تاريخها، كانت حاسمة للدفاع عن وجودها. ولكنه يستدرك بأن المعضلات الأخلاقية التي تشكّلها هذه السياسة لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار أيضاً. ويضيف أنه في مقابل النجاحات التكتيكية المُذْهلة التي تُحَقّقها، كان هناك العديد من نقاط الفشل الاستراتيجي الكارثي" . ويضيف: "إن إسرائيل الصغيرة، التي تُعاني من مُحاولات التدمير والتهديد الدائم، وضعت جيشاً فعّالًا للغاية، بحيث يمكن القول إن لديها أفضل وكالات الاستخبارات في العالم، وأيضاً "أقوى آلة اغتيال في التاريخ". وفي العديد من المناسبات، كان الهدف هو قَتْل الأعداء الأقوياء". وأضاف: "لقد استند مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي وسادَتُه السّاسة بالفعل إلى هذه الهجمات؛ وكلّما كان الردع الذي يوجدونه أكبر، كلّما تجَنّبوا الحروب والصراعات الكبيرة، أو على الأقل وسّعوا الفجوات بين هذه الأعمال العدائية الأوسع نطاقاً". لكن، في الوقت ذاته، بحسب قَوْل برغمان، فإنّ نجاح وفاعلية نحو 3000 عملية اغتيال في تاريخ إسرائيل القائم منذ 76 عاماً دَفَع، في بعض الأحيان، الساسة الإسرائيليين إلى

تَجَنّب القيادات السياسية الحقيقية والدبلوماسية. فلقد شعروا بأنّ "هذه الأداة" (الاغتيال) "هي في مُتناول أيديهم، وهي تُمَكّنهم من إيقاف التاريخ أو تعديل مساره ... كما يمكنهم التأكّد من تحقيق أهدافهم بالاستخبارات والعمليات الخاصة، وليس بالتوجّه إلى الحِنْكة السياسية والخطاب السياسي". واعتبر برغمان أن هذه العقليّة تَرافقت مع صنع القرار الإسرائيلي منذ ذلك الحين وحتى الآن، وهي تقول: يجب أن يكون لدينا مجتمع استخبارات قوي جداً، حتى لا نحتاج إلى أن يكون الجيش بأكْمَله، وقوى الاحتياط ، مُنْتَشرة بالكامل على طول الحدود كلّ الوقت، ولإعطاء التنبيه قبل نشوب الحرب. ويختم برغمان بالقول: "إذا كنّا نتحدّث عن الاغتيالات، هناك سؤالان يجب طَرْحهما: هل هي فعّالة، وهل هي مُبرّرة قانونياً وأخلاقياً؟ هذا كلّ ما في الأمر.

هل هي فعّالة؟ يُجيب برغمان: أعتقد نعم. إذا كان ذلك جزءاً من سياسة، وليس مُجَرّد مرّة واحدة لإظهار أنّنا نفعل شيئاً ما، لإرضاء الجمهور الإسرائيلي. كجزءٍ من التدابير الأخرى المُسْتَخْدَمة، نعم. فقد أَجْبَرت (الاغتيالات) منظمة التحرير الفلسطينية على أن تنسحب من أوروبا بعد ميونخ؛ وأوقفت العمليات الانتحارية (في الانتفاضة الثانية)؛ وأبطأت البرنامج النووي الإيراني. لقد أَحْدَثَت فرقاً" .

ويتابع برغمان: هل هي مُبرّرة أخلاقياً وقانونياً؟ يمكن للجميع أن يُقَرّر ذلك. المشكلة هي أن منظّمات التجسس سوف تفعل دائماً أكثر ممّا يُسْمَح لها. سوف يَعْبُرون هذا الخط الأحمر دائماً. فلقد سمحت وكالة الأمن القومي الأميركي بعد 11 أيلول 2001 بالتجسّس على الناس. ورأَيْنا هذا يَحْدث في وثائق سنودن. وقد انْبهر أعضاء الكونغرس، وقالوا إنّهم لم يُخبرونا بكلّ ما كانوا يفعلونه؛ لأنهم يريدون النجاح. الشين بيت (شاباك) هو المسؤول عن حماية الجميع. إنّ مسألة التكلفة الأخلاقية صعبة للغاية. ليس لديّ حل. أنا لا أعرف ماذا أقول عن (الشيخ الشهيد) أحمد ياسين. أنا أعْلَم أنّه لو كنت جزءاً من عملية صنع القرار، وكان هذا الرجل الذي أعطى أوامر لقَتْل اليهود، لقَتْل الإسرائيليين، فعلى ما يبدو أنّي سأقول: إفعل ذلك؛ نريد حماية الإسرائيليين".

واعتبر برغمان في كتابه أن الاغتيالات المُسْتَهدفة هي جزء من سياسة عامة (إسرائيلية) للعمليات السريّة المُسْتَخدمة في محاولة لتوسيع الفجوة بين الحروب. ولو اقْتَبَسْتَ رئيس الموساد (2002–2011) مئير داغان، فيجب خَوْض حرب "عندما يكون السيف على عُنُقِنا فقط". والقدرة على ضرب أهداف محدّدة، سواء كانت مُنْشَأة أو شخص(تُعتبر أيضاً جزءاً لا يتجزّأ من الاستراتيجية) لمواجهة التهديدات الأمنية الوطنية، أو حتى تغيير التاريخ. ويضيف برغمان: تمّ إنشاء مجموعتين من النظم القانونية في الكيان، حيث القَتْل في الداخل الاسرائيلي

مَحْظور وفقاً للقانون الإسرائيلي. حتى عام 2006، عندما حَكَمت المحكمة العليا بأنه مسموحٌ لها بالمشاركة في عمليات القَتْل المُسْتَهدف، ولم يكن هناك أي شخص في السلطة القانونية يسمح بذلك فعلاً. ولذلك، أنشأت المؤسسة القضائية مجموعتين من القوانين: واحدة للمواطنين العاديين، أي جميع الإسرائيليين، حيث القَتْل هو أشدّ الجرائم الممكنة؛ والأخرى، غير المكتوبة عادة ولكنها مُطَبّقة وفَعّالة جداً، بالنسبة لمجتمع الاستخبارات والمؤسسة الأمنية، حيث يُسْمَح "باستخدام تدابير عدوانية لحماية البلد؛ التعذيب، انتهاك أسوأ أنواع الخصوصية، والاغتيالات المُسْتَهدفة. وهذا، في معظم الحالات، مع معرفة القيادة السياسية؛ وقد سُمِحَ للمؤسسة الاستخباراتية بالقيام بالكثير من الأشياء؛ وفي كثير من الحالات، هناك شخص واحد فقط يَأْذَن بذلك: رئيس الوزراء".

2 – الاغتيال هو الأمَل الأفضل:

يعتبر الجيش الإسرائيلي، الغارق في تخبّطه وعجزه أمام حركات المقاومة في قطاع غزة وجنوب لبنان وسائر أنحاء المنطقة، أنّ شنّ حملة شاملة لاغتيال كبار قادة المقاومة، هو الأمَل الأفضل في هذه الظروف الهابطة، ضمن ما يُسمّى سياسة "قطْع الرؤوس"، من أجل تحقيق أهدافه الراهنة، وفي مقدّمتها تسجيل صورة نصر، من خلال تدمير قدرات المقاومة، وإجبارها على الاستسلام، وإرجاع الرّهائن الإسرائيليين بشروط إسرائيلية مُريحة.

وفي السياق، رأى الرئيس السابق لقسم الأبحاث الاستراتيجية والسياسات في الجيش الإسرائيلي، بنحاس يحزقيلي، أن الدول تَلْجَأ إلى الاغتيالات ضدّ جهات تعتبرها (إرهابية) لتحقيق عدّة أهداف، تتراوح بين أغراض عسكرية بحتة، مثل الردع ومنع تنفيذ عملية وشيكة، أو تصفية من يوصَف إسرائيليًا بـ "القنبلة الموقوتة"، وصولًا إلى أغراض معنوية، مثل رَفْع معنويات الجمهور والجيش، والانتقام، والردّ على عملية موجِعة. ويقرّ يحزقيلي، في تلخيصه حول الأهداف من وراء هذه السياسة، بأنها لن تُنْهي ظاهرة (الإرهاب) وإنما، وفي أحسن الحالات، وعندما يكون هدف الاغتيال شخصية مركزية في شبكة يعتمد وجودها على هذه الشخصية، أكثر ما يمكن أن يحصل هو "إدخال (المقاومة) في حالة من الفوضى لفترة من الزمن" قبل أن تستعيد عافيتها وتوازنها، وربما "على نحوٍ أكثر عنفًا"، كما حَدَث مع اغتيال السيد عباس الموسوي، أمين عام حزب الله السابق، الذي خَلَفَه السيد حسن نصر الله، والذي "حَوّل الحزب من جماعة صغيرة إلى جيش مُنَظّم"، كما يصِفه ألون بن دافيد؛ أو كما في حالة الدكتور فتحي الشقاقي، الذي لم يَمْنع اغتياله من تَحَوّل تنظيم الجهاد الإسلامي الذي أسّسه إلى

قوّة أكثر تهديدًا لأمْن الكيان؛ وهذا يعود إلى أن حركات المقاومة في المنطقة هي حركات فكرية عقائدية سياسية وشعبية، لا يؤدّي اغتيال قادتها إلى القضاء عليها، خاصة أنه اليوم، اختلفت العوامل والظروف المحيطة بهذه الحركات، التي تَنامت وتَطوّر أداؤها السياسي والعسكري والثقافي، وباتَت أكثر قابلية للتكيّف مع المُسْتَجدّات المُتَغيّرة والطارئة على الأرض، بحيث يمكن القول إنّ عمليات الاغتيال، على مَرارتها وقَسوتها، لم تتمكّن من الحدّ من عزيمة محور المقاومة على متابعة مَسيرته المُقَدّسة، وإكمال عملية بنائه.

وفي تجربة المقاومة في لبنان، أثْبَت اغتيال الشهداء: الحاج عماد مغنيّة، والحاج مصطفى بدر الدين، والحاج حسّان اللقيس، وغيرهم من القادة الميدانيين، أنّ الاغتيالات قد تنجح في توليد اهتزازات مؤقتة، لكنها لا ترقى إلى أن تصبح حالة ثابتة. وقد أثْبَتَت تجربة المقاومة على مدى الأربعين عاماً الماضية، أنها ظاهرة مُتَجَذّرة في الفكر والعقيدة والوعي المُجْتَمعي، وأنّ أيًّا من اغتيالات القادة لم يوقِف المسار التراكمي لبناء قوّتها والإصرار على مُتابعة الطريق.

لقد كَثّفَت "إسرائيل" في الأشهر الأخيرة من عمليات استهداف قادة بارزين في حزب الله، ممّا يَعْكس تحوّلاً واضحاً في استراتيجية الاغتيالات، عبّر عنه وزير "الدفاع" الإسرائيلي يوآف غالانت، الذي زَعَمَ أنه تم "القضاء على نصف قادة حزب الله في جنوب لبنان"؛ لكن الباحثة اللبنانية، والمُحاضِرة في جامعة كارديف في ويلز، أمل سعد، ردّت على ذلك بالقول إن الإسرائيليين بحاجة لمثل هكذا ادّعاءات؛ ولذلك "يقومون بالترويج لهذه الاغتيالات على نطاق واسع." وتضيف إن الأمر هو بمثابة حرب نفسية و"تعويض عن عدم تحقيق أيّ إنجاز عسكري".

3 – صورة انتصار بأيّ ثمن:

في مطلع ديسمبر/كانون الأوّل 2023، أذاعت هيئة البث الإسرائيلية تسجيلاً لرئيس جهاز الأمن العام "الشاباك"، رونين بار، يقول فيه إن الأجهزة الأمنية تسعى للقضاء على قادة "حماس" وحزب الله في غزة والضفة ولبنان وتركيّا وقَطَر؛ والأمر سَيَسْتَغرق بضع سنوات. وعليه، فإن الانتقام الإسرائيلي، بالقتل والتصفيات الجسدية للنخبة من المجاهدين، ليس بالشيء الجديد أو المفاجئ؛ بل إنّ الاغتيالات بالنسبة لكيان الاحتلال تُمَثّل عقيدة أمنيّة ثابتة واستراتيجية سياسية دائمة. إلّا أنّ نتنياهو اليوم، وفي ضوء الواقع الميداني الراهن، يقف موقفاً في غاية الحَرَج والقَلَق والتوتّر في آنٍ معاً؛ فهو يحاول جاهداً تحقيق انتصار عسكري بأيّ ثمن، أو أيّ طريقة همجيّة

ووحشيّة خارقة لأيّ ضوابط قانونية أو إنسانية، يَحْتَمي به من أزمات تنتظره، وأوقات عصيبة سَيَمرّ بها بعد انتهاء الحرب؛ فهو يعتقد أن تحقيق نصر من أي نوع سيكون مُبَرّراً قوياً له في مواجهة خسائر الحرب المادية والمعنوية والاجتماعية والسياسية التي يَتربّص له بها مُعارضوه وكارهوه؛ وفي الوقت نفسه، يحاول نتنياهو إطالة أمَد الحرب مهما كانت كلفتها البشرية والاقتصادية والاجتماعية، لأنّ أزْمَته الشخصية تُرافِق كلّ تصرّفاته وقراراته وتصريحاته، وباتت الغالبية من زمْرة المستوطنين اليهود، بمن فيهم كثير من مؤيّديه، يُدْركون بأنه مُتَورّط في حرب سيكون لتوقّفها الآن وَقْع الكارثة عليه وعلى حزبه والمُوالين له في حكومته، وأنه في حال فشله سيُعطي الفرصة لأعدائه السياسيين لينتقموا منه ويُلْقوه في مزبلة التاريخ. ولأنه يُدرك كلّ هذا، فهو مستعدٌ لحَرْق الكيان المحتل وما حوله، والاستمرار في الاستهانة بالقرارات الدولية، والمواقف المُعارِضة لسياساته في الغرب الذي بات حانقاً على إجراءاته العسكرية التي أصبح العالم كلّه مُقْتَنعًا بأنها تشكّل جريمة حرب وإبادة جماعية، وتطرّفاً عنصرياً مقيتاً، واستخفافاً بكلّ القِيم الإنسانية والأخلاقية والقوانين الدولية.

وعلى الرغم من التظاهرات، في الداخل والخارج، التي باتت تشكّل عبئاً ثقيلاً على نتنياهو وعلى حكومته، إلّا أنه مُصِرٌ على الاستمرار في سياساته المُفْرطة في الوحشية والغطرسة، في ظلّ تفاقم أزمات لا حصر لها على كلّ المستويات. ويشكّل عدد القتلى والجرحى والمُعاقين المُتَفاقم في صفوف الجيش الإسرائيلي، والأوضاع الاقتصادية المُتَرَدّية، وقضية الأسرى لدى المقاومة، ونزوح مئات الآلاف من المستوطنين من غلاف غزة وشمالي فلسطين من أماكن إقامتهم، كابوساً مُقلِقاً لكلّ المجتمع اليهودي، وعبئاً نفسياً ثقيلاً عليه وعلى حكومته.

4 – تقنيّة القَتْل المُسْتَهْدَف:

إنّ "إسرائيل" صاحبة تاريخ طويل في هذا الجانب الدموي المتوحّش، الذي تُطْلِق عليه مُصطلَح "القتْل المُستهدَف" أو "الإحْباط المَوْضِعي"؛ وهي تتذرّع على الدوام بأن هذا النوع من العمليات يأتي لمَنْع هجمات وشيكة، وعندما لا يكون خيار الاعتقال أو إفشال هذه الهجمات بطرقٍ أخرى قابلاً للتنفيذ.

وهذه النظرية العسكرية تلتقي بشكل كامل مع ما يُطالِب به اليمين المتطرّف والمستوطنون في دولة الاحتلال، الذين يرفعون دائماً شعار "دعوا الجيش ينتصر"، في حَرْبهم ضدّ المقاومة، أو مع "خطّة الحسم" التي طَرَحها

وزير المالية الفاشي بتسلئيل سموتريتش، والتي تُطالِب بشنّ حرب شعواء على الفلسطينيين لتحقيق النصر الشامل عليهم بأيّ ثمن؛ وهو الذي كان قد طالَب بمَحْو بلدة حوارة (في الضفة الغربية) من الوجود.

في السياق، يقول مئير داغان، رئيس جهاز الموساد السابق، في إطار تَبْريره لاستخدام هذه الطريقة: "هذه العمليات جزءٌ لا يتجزّأ من الاستراتيجية الدفاعية لمواجهة تهديدات الأمن القومي، أو حتى تغيير التاريخ في بعض الأحيان"، فيما تصِف مصادر استخبارية إسرائيلية عمليات الاغتيال بأنها عبارة عن "نهج شديد الدقّة"، لا يُسْتَخدَم إلّا في حال كان الهدف نوعياً وخطراً، ويمكنه أن يكون فَعّالاً من حيث تطوير إمكانات العدو، أو رفع منسوب خططه العملياتية وقدراته التسليحية. وتعتبر "إسرائيل" أن الاغتيالات تخدم أهداف كثيرة، منها: رفع معنويّات شعبها، تعزيز موقعها في ميزان الردع، حرمان أعدائها من الشخصيات الموهوبة والمؤثّرة بصناعة القرار، وإثارة الخوف والقلَق لدى مختلف القيادات الأخرى من عمليات التصفية والعثور على البدائل. أما على المستوى الاستراتيجي، فالاغتيالات قد تنعكس سلباً على "إسرائيل" في المدى البعيد، لأنها لم تمنع فصائل المقاومة من التنامي، ولأن كلّ شخص يُغتال يُعَوّض سريعًا بشخص آخر، وربما بقيادي أكثر تأثيراً ونفوذًا. وهو ما حصل مثلاً في حزب الله، عندما خَلَفَ السيد حسن نصرالله، السيد عباس الموسوي، بعد اغتيال الأخير في شباط 1992، بقصف مروحيّات لمَوْكِبه في الجنوب، على إثر كلمته في ذكرى استشهاد الشيخ راغب حرب (في شباط 1984).

لقد حاوَلت الحكومة الإسرائيلية أن تُقَدّم مُبَرّراً قانونياً لتلك العمليات البشعة، إذ قَضَت المحكمة العليا في "إسرائيل" بأن "القَتْل المُسْتَهْدَف" هو أحد أشكال الدفاع عن النفس المشروعة ضدّ من وَصَفَتْهم بـ"الإرهابيين". ومن جهة أخرى، أعَدّ معهد أبحاث الأمن القومي دراسة عام 2018، رأى فيها أنّ قضية الاغتيالات التي يتم اللجوء إليها في سياق ما سَمّاه "الحرب على الإرهاب"، تُعَبّر عن حالٍ من التصادم بين قيمتين أساسيتين هما: الأمن الشخصي للمستوطنين الإسرائيليين، وحقوق الإنسان للطرف الآخر، وأنّ ضمان الأمن للفئة الأولى يُبَرّر اللجوء إلى هذه السياسة ضدّ الفئة الثانية. غير أنّ الكثير من منظّمات حقوق الإنسان، المحلية والدولية، ومن بيْنها مؤسسات إسرائيلية، تَصِف عمليات الاغتيال هذه بأنها تَرْقى إلى تنفيذ أحكام الإعدام ميدانياً من دون مُحاكَمة، وأنها مُخالِفة لكلّ القوانين ذات الصلة بحق الإنسان في العيش من دون أن يُهَدّد حياته أحد. ويُعَدّ أسلوب الاغتيال في الفكر الإسرائيلي سلوكاً أساسياً وأداة جوهرية، تتقدّم أحياناً على أدوات أخرى كأولويّة لا غنى عنها.

وتمتلك الأجهزة الأمنية والاستخبارية في "إسرائيل" خبرة كبيرة في هذا المجال، الذي مارسته قبل تأسيس "دولة" الاحتلال؛ وهذا ما أوجد عندها وفرة في الخيارات والأساليب، ومرونة وسهولة في الحركة مَكّنَتْها من تنفيذ عملياتها بنسب نجاح كبيرة.

5 – رؤية آيزنكوت:

أَوْضَحَ رئيس أركان جيش الاحتلال الأسبق، غادي آيزنكوت، رؤيته الاستراتيجية في الدفاع عن الكيان، في وثيقة صَدَرَت عن "معهد أبحاث الأمن القومي" عام 2019، وأوضحت أن مصلحة إسرائيل القومية تتطلّب توفير القدرة على الحسم وانتصار الجيش في أيّ مواجهة عسكرية، وأمام أيّ عدو، لإزالة التهديدات المُحْدِقة بالسرعة الممكنة وتعزيز قوّة الردع. كذلك، فإنّ تقصير مدّة الحرب لها أهمية خاصة في تقليص الضرر المُحْتَمَل على الجمهور اليهودي وعلى بُنى الدولة التحتية، وعلى إمكانية التسبّب بشلل السوق الاقتصادية. أما خليفته، الجنرال أفيف كوخافي، فقد وَعَد، مع تسلّمه منصبه، بتحويل الجيش الإسرائيلي إلى "جيش فَتّاك"؛ وهو حوّل إيديولوجيته تلك إلى تركة ورّثها للجيش، كما يقول الباحث في الشأن العسكري، ياغيل ليفي، إذ عمل، رغم الانتقادات التي وجّهت إليه، على أن يكون هذا الهدف في قلب الخطّة متعدّدة السنوات، المُسمّاة "قوّة الدفع"، التي أعْلَن عنها عام 2020، كاشفاً عن العمل على تعظيم "القوّة القاتلة" من حيث الحجم والدقّة. وفي نهاية مناورة جَرَت في آب من السنة نفسها، قال كوخافي: إنّه في كلّ مرحلة من مراحل الحرب، يجب فحص قوّة العدو والأهداف التي جَرى تدميرها، وليس احتلال المنطقة فقط. ولَفَت الباحث أيال فايتسمان، في تحليله للمعركة التي خاضَتها وحدة المظليّين بقيادة كوخافي في مخيّم بلاطة، خلال عملية "السور الواقي" عام 2002، إلى أن كوخافي رَكّز على قَتْل المقاتلين الفلسطينيين واغتيال قادتهم ومَنْعهم من الهرب؛ وأشار إلى أن "تكتيك القَتْل" الذي اتّبعه كوخافي من شأنه أن يُغَيّر أهداف الحرب التقليدية، بحيث يصير الجيش لا يَقْتل جنود العدو لكي يُسيطر على منطقة استراتيجية يوجدون فيها، بل يُسيطر على منطقة استراتيجية مؤقتًا بهدف قَتْل المزيد من مُقاتلي العدو، ويصبح القَتْل هو هدف الهجوم. إلّا أنّ ليفي يعتقد أن كوخافي وصل إلى قيادة الجيش الذي يحمل هذه العقيدة، وليس العكس، وهو لم يأت من فراغ. ولذلك، من الجدير التوقّف عند نقطة الالتقاء بين القِيم الخاصة التي جَلَبَها كوخافي وبين الملامح البارزة في الثقافة السياسية الإسرائيلية، وفي مُقَدّمتها أداء الجيش في

ظروف الجمود السياسي، وتأثير ملف الجندي إليئور أزاريا الذي أَعْدَم الشاب الفلسطيني عبد الفتّاح الشريف في الخليل عندما كان يَنْزف .

كوخافي لم يَلْجم المستوى السياسي كما فَعَل سلفه، بل قام بتسهيل أوامر إطلاق النار، وسَمَح بقَتْل المُقاومين الذين ألقوا الحجارة والزجاجات الحارقة حتى بدون أن يُشَكّلوا أيّ خطر؛ وأكّد أن "القَتْل" ليس صفة سلبية في دولته، بل هو قيمة يجب الطموح إليها من دون تردّد في بلورة هوية الجيش. وقد لَخّص كوخافي نظريّته بالقول: إنّ العقيدة العسكرية وتطبيقها يُعَبّران عن مبدأ أساسي هو "نتاج مضبوط للإبادة بواسطة الهجوم وإطلاق النار بمشاركة قوّات مختلفة"؛ وهو ما قادَ الباحث ياغيل ليفي إلى الاستنتاج بأنّ مُصْطَلح "الإبادة الجماعية" الذي يُثير الغضب في أوروبا لا يُثير أي اهتمام في إسرائيل، وأن القَتْل والاغتيال وإنتاجه هو الميراث الثقافي الذي تَرَكَه كوخافي وراءه، وصولاً إلى حرب الإبادة الجماعيّة والمحْرقة الجارية في غزة. ويشير ليفي إلى العديد من مظاهر القَتْل المُنْفَلت من كلّ عقال، والتي تُدَلّل على أنّ "إسرائيل" أصبحت "أكثر خشونة وأكثر غباءاً بعدما تَجَذّرت فيها هذه الثقافة التي تبنّاها القائد العسكري باراك حيرام، الذي أَمَرَ بقصف بيت في مستعمرة بئيري يَحْوي مُقاومين و14 رهينة إسرائيلية في غلاف غزة، وقام بتفجير الجامعة الإسلامية في غزة؛ ثم انْبَرى إلى تحذير القيادة السياسية من إجراء أي مفاوضات سياسية. وإذا كان ياغيل ليفي مُجَرّد باحث أكاديمي في الشأن العسكري، فإنّ يتسحاق بريك هو جنرال احتياط، ويُسَمّونه "نبي غضب" إسرائيلي، حذّر وأنْذَر منذ سنوات طويلة، واجتمع إليه نتنياهو أكثر من مرّة عشيّة حرب غزة وخلالها، وها هو يُشَبّه، في مقالٍ نشرته "هآرتس، إسرائيل بسفينة "تايتانك" التي تقف على خط التصادم مع جبل الجليد؛ ورأى أن إسرائيل تمر بعملية تحطّم في الأمن القومي، وأنها تغرق في المُستنقع الغزيّ وتفقد القدرة على تحرير الأسرى أحياء، وتواصل خسارة مُقاتلين في المناطق التي احتلّتها. ويُفَنّد بريك الادّعاءات المتعلّقة باحتلال رفح وإغلاق محور فيلادلفي، ويعتبرها غير واقعية، "لأن القطار قد فات". وحتى لو نَجَحَت إسرائيل في القضاء على كتائب "حماس" الأربع في رفح وأغلقت محور فيلادلفي تماماً، سيبقى عشرات آلاف المُقاتلين الحمساويين مُنْغَمِسين بين الـ1.4 مليون من اللاجئين، في حين أن اقتحام رفح في هذه الأجواء الدولية المُعادية لإسرائيل، وفي ظلّ الوضع الإنساني الخطير، وبغياب إدارة دولية تحلّ محلّ إدارة "حماس" المدنية في القطاع، فإنّ اقتحام رفح سيضع إسرائيل في المَوْضِع الذي

وجدت فيه جنوب إفريقيا نفسها في حينه، وهو موضع "الأبارتهايد" – التمييز العنصري، وسيكون المسمار الأخير في نَعْش إسرائيل.

6 – بديل العمل العسكري المُكْلِف:

سَلّطت عمليات الاغتيال الإسرائيلية المُمَنْهَجَة ضدّ قادة المقاومة، في فلسطين ولبنان وسوريا، الضوء من جديد على الوسيلة القديمة الجديدة التي تستخدمها أجهزة الأمن الإسرائيلية المختلفة للتخلّص من أعدائها، سواء كانوا فلسطينيين أو لبنانيين، أو من جنسيّات أخرى. وقد عاد العدو لاستخدام أسلوب التصفية الجسدية (التحييد) ضدّ كوادر المقاومة وقادتها كبديلٍ من العمليات العسكرية التقليدية التي تعتمد في معظمها على أسلوب مُحاصَرة المطلوبين في محاولة لاعتقالهم، من دون إعطاء الضحيّة فرصة الدفاع عن نفسها، أو مقاومة عملية تصفيتها. وقد تَوَلّت فرق الاغتيال التابعة لجهاز الموساد تنفيذ العمليات خارج الأراضي المحتلة، في حين تَوَلّت وحدات المُسْتَعربين، مثل شمشون ويمّام ودوفدفان وإيغوز وغيرها، وبإشراف وتوجيه من جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي "الشاباك"، عمليات الاغتيال في المدن الفلسطينية في الداخل المحتل. هذه الوحدات التي تمّ تشكيلها إبّان الانتفاضة الفلسطينية الأولى بأمرٍ مباشرٍ من وزير الأمن الإسرائيلي في حينه، إسحق رابين، والتي كان يُطْلَق عليها "فرق الموت"، نَفّذت أكثر من 460 عملية اغتيال خلال السنوات العشرين الأخيرة، فيما بلغت تلك العمليات منذ تأسيس "إسرائيل" نحو 3000 عملية. وفي هذا الإطار تحديداً، يقول الخبير الأمني والعسكري الإسرائيلي يوآف ليمور: "إنّ الاغتيالات في الماضي كانت مُعَقّدة للغاية، وتتطلّب وجوداً مادياً على الأرض لتنفيذ الجزء الأكبر منها، أو تنشيط العملاء المُرْسَلين لجَلْب معلومات مُحَدّدة؛ لكن التكنولوجيا اليوم جعلت الاغتيالات أسهل بكثير، إذ يحتفظ معظم المُسْتَهْدَفين بحياتهم في الهاتف والكمبيوتر وشبكات التواصل، بحيث بات بالإمكان اقتحام كلّ هذه المعلومات للحصول على صورة جيّدة للهدف المطلوب. وقد تُساعِد البيانات التي يتم الحصول عليها من الشخص المُسْتَهْدَف في بناء صورة استخباراتية لأهداف أخرى محتملة، وخصوصاً إذا كان المُسْتَهْدَفون ينتمون إلى الفصيل أو المجموعة نفسها .

وبناءً على ما تقدّم، يمكننا القول إن استخدام "إسرائيل" طريقة الاغتيال المُمَنْهَج هذه، يُعْتَبر سلاحاً ذا حدّين، ويمكن أن يؤدّي إلى نتائج عكسية، على النقيض تماماً ممّا يسعى إليه العدو الصهيوني؛ وهذا ما يشير إليه الجنرال والفيلسوف الصيني الشهير، سون تزو، في كتابه الذي يحمل عنوان "فنّ الحرب"، إذ يقول: "هناك مؤشّرات واضحة وصريحة حول أهمية دور القائد العسكري في التأثير في الروح المعنوية لجنوده، وكيف يمكن لمَقْتل قائد واحد في بعض الأحيان أن يكسر شوكة جيش عملاق؛ ولكن في المقلب الآخر، يمكن لهذا الاغتيال أيضاً أن يكون حافزاً لرفع الروح المعنوية والقتالية لجنوده المُطالبين بالثأر والانتقام". إلّا أننا في الحالة الراهنة لمحور المقاومة، ومن خلال مئات التجارب التي عايشناها أو قَرَأْنا عنها، لا يمكننا الحصول على بحث واحد أو تجربة عملية واحدة تُثْبِت أن سياسة الاغتيالات حَقّقت الردع المطلوب، أو ساهمت في تخفيف حدّة القتال؛ بل على العكس من ذلك، ثَبَتَ بالدليل القاطع أن هذه السياسة الخرقاء قادَت إلى تأجيج واشتعال المقاومة وتوسيع دائرة المُنْخَرطين فيها والمؤيّدين لها في صفوف أبناء الأمّة الأوفياء، وأدّت إلى فقدان الجانب المُعْتَدي كثيراً من أُسُس ومبادئ الأمن التي يبحث عنها عَبَثاً، وفقدانه السيطرة التي هو بأمسّ الحاجة إليها في كثير من الأوقات. وفي السياق، شَدّد نائب الأمين العام لـ«حزب الله»، سماحة الشيخ نعيم قاسم، على أن اغتيال القادة «لا يمكن أن يكون محطّة تراجع، بل هو محطّة دفْع للمقاومة".

7 – الاستهداف السياسي الإقليمي:

قد تسعى الحكومة الإسرائيلية من وراء عمليات اغتيال كوادر المقاومة، في بعض الأحيان، إلى إفشال أية مبادرات سياسية من شأنها أن تقود لوقف دائم لإطلاق النار، خاصة إذا لم تحقّق انتصارًا عسكريًا، ولو بالحدّ الرمزي، يمكن أن تروّج له داخليًا وإقليميًا على نحوٍ يساعدها في استعادة وترميم معادلة الردع التي اهتزّت في أعقاب عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر الماضي، لغَيْر صالحها. وقد يُعَزّز هذا التوجّه الإسرائيلي القبول الأمريكي لمثْل هذه المبادرات، وهو ما قد تجد الحكومة الإسرائيلية صعوبة في مواجهته عبر الرفض، خاصة في ظلّ درجة التوتّر الناشئة في اللحظة الراهنة بين الجانبين بشأن تباين الرؤى حول سيناريوهات اليوم التالي للحرب في غزة. وبالتالي ستساعد مثل هذه العمليات في رفع الحَرَج عن الحكومة الإسرائيلية بأن يأتي الرفض

وتعليق المفاوضات من قِبل الجانب الفلسطيني المستهدف. وقد يكون من أهداف الاغتيال الهروب للأمام وتسخين الجبهات: فلربما وَجَدَ أعضاء الائتلاف الحكومي الفاشي داخل الكيان، وعلى رأسهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، في الاغتيالات أداة لتوسيع التصعيد العسكري على نطاق إقليمي أوسع، من أجل البقاء في المشهد السياسي لأطْوَل وقت ممكن، للتخفيف من وطأة أزماتهم الداخلية، وذلك من خلال فرْض الضغط الأقصى على أذرع المقاومة، عبر توسيع التصعيد العسكري على نطاق إقليمي أوسع، خاصة إذا حصلت عملية الاغتيال في مَعْقل دبلوماسي أو في مركز نشاط وسيطرة حزب الله بالضاحية الجنوبية؛ وبالتالي قد يقود هذا التصعيد المقصود إلى توريط الولايات المتحدة بالتدخل، ومن ثمّ، إطالة أمَد الصراع والحرب، التي تضغط واشنطن في اللحظة الراهنة من أجل وَقْفها، أو على الأقل تغيير طبيعتها؛ وهو ما ترفضه الحكومة الإسرائيلية التي لم تتمكن حتى الآن من تحقيق أي انتصار عسكري يضمن لها، إن لم يكن البقاء في المشهد السياسي، فعلى الأقل تخفيف وطأة الانتقادات المُوَجّهة إليها بالفشل من جانب قاعدة ناخبي اليمين المتطرّف. وقد تأتي عمليات الاغتيال، مثلما حصل مع الشهيد صالح العاروري في ضاحية بيروت الجنوبية، لدَفْع مسارات تسووية، مثل التمهيد لدفع مسار تفاوضي جديد لإبرام صفقة لتبادل الأسرى، يتم بموجبها وقف موقّت لإطلاق النار. كما تعكس رسالة موجّهة من أجل الردع، تستهدف باقي القيادات وتؤكّد مصداقية ما أعلنه نتنياهو بالعمل ضدّ قادة "حماس"، بما في ذلك خارج غزة. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تل أبيب تهدف من هذه الاغتيالات لتعزيز موقفها التفاوضي، بحيث لا تخضع لإملاءات "حماس"، وخاصة عناصرها القيادية بالخارج التي تتفاوض مع الأطراف الدولية والإقليمية، وتعزّز موقفها في فَرْض شروطها، في ظل عدم قدرة "إسرائيل" على تحقيق انتصار عسكري يحسم الحرب لصالحها. ويمكن أن يكون الهدف من بعض عمليات الاغتيال أيضاً، الإضرار بجهود المصالحة الفلسطينية، في ظلّ الجهود والمساعي التي تبذلها الفصائل الفلسطينية، بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، وكذلك بعض الأطراف الإقليمية الفاعلة، لِلَمْلَمَة الداخل الفلسطيني وإعادة توحيد صفوفه، تمهيدًا لمرحلة ما بعد الحرب، والتعامل مع ما يُسمّى سيناريو اليوم التالي، خاصة وأن الشهيد العاروري كان يُوصِف بأنه من أبرز المُدافعين عن المصالحة بين الفصائل الفلسطينية المُتنافسة، ويتمتّع بعلاقة جيّدة مع حركة فتح. وكان بعض التقارير قد تداول الأنباء عن اجتماع العاروري بأعضاء من حركة فتح والسلطة الفلسطينية لبحث إمكانية دمج "حماس" في الهيكل السياسي للسلطة؛ وهو ما انعكس في بيانات الإدانة لعملية الاغتيال التي

أصدرتها غالبية قيادات حركة فتح والسلطة الفلسطينية، ومن أبرزها: رئيس الوزراء الفلسطيني محمد أشتية، وأمين سرّ اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب.

على الصعيد الإقليمي، اغتالت "إسرائيل" قيادات من الصف الأوّل تتحكم بالملف العسكري في سوريا ولبنان، مثلما حصل على سبيل المثال في تفجير 3 يناير/كانون الثاني 2024 الذي استهدف زائري ضريح الشهيد قاسم سليماني، قائد فيلق القدس السابق، خلال إحياء الذكرى الرابعة لاستشهاده، بمدينة كرمان في جنوبي شرق إيران. وسَبَق ذلك بأيام، عملية اغتيال الشهيد رَضي موسوي، أحد كبار قادة ومُستشاري الحرس الثوري في سوريا، وأحد المُقَرّبين من الشهيد سليماني، في 25 ديسمبر/كانون الأول 2023. وعلى الرغم من تبنّي تنظيم داعش للعملية الأولى، إلّا أن قائد فيلق القدس، إسماعيل قاآني، أشار خلال كلمته لتعزية ضحايا العملية، إلى "أن الذي نفّذ تلك الجريمة هم عملاء الكيان الصهيوني وأمريكا"، خاصة وأنّ ذلك تزامن مع التصعيد الأمريكي الذي استهدف في 4 يناير/كانون الثاني 2024، مقر الدعم اللوجيستي للحشد الشعبي في بغداد، وهو ما أدّى إلى استشهاد آمر اللواء الثاني عشر في حركة النجباء، ونائب رئيس عملياتها في بغداد، الشهيد مشتاق طالب السعيدي؛ ناهيك عن التصعيد في الجبهة اللبنانية، وكذلك الساحة اليمنية ضدّ "إسرائيل"، ممّا جعل تل أبيب، ومن ورائها واشنطن، تَسْعَيان لتعزيز الردع الإقليمي ضدّ "محور المقاومة".

من ناحية أخرى، ومنذ إعلان "حزب الله" انخراطه في الحرب التي بدأتها حركة حماس في 7 أكتوبر/ت1 من العام الماضي، من خلال فتحه جبهة "مساندة ودعم" على الحدود اللبنانية، لا يكاد يمرّ يوم من دون استشهاد أو جرح عدد من عناصره وقادته الذين فاقَ عددهم 350 شهيداً، سواء من خلال القصف الإسرائيلي، أو عمليات الاغتيال بالطائرات الحربية وبالمُسَيّرات المتطوّرة على كافة الأراضي اللبنانية وحتى السورية. كما وسّعت "إسرائيل" ميدان مواجهتها مع حزب الله، مُتَخَطّية ما يُعْرَف بـ "قواعد الاشتباك"، في المساحة والأهداف ونوعيّة السلاح. ولم تقتصر ضَرَباتها على مراكز الحزب وبُنْيَته التحتية، بل تَجاوزتها إلى عمليات اغتيال لقادته أينما وجِدوا، ضمن ما أُطْلِق عليه اسم عملية "جباية الثمن" أو "تدفيع الثمن" ، عبر استخدام وسائل الذكاء الاصطناعي والحرب السيبرانية المتطوّرة التي تَسمح لإسرائيل بالتجسّس على هواتف المُجاهدين، وتتبّع مواقعهم عبر نظام تحديد المواقع العالمي(GPS) ؛ إضافة إلى تجنيد العملاء على الأرض. وقد رأى العديد من الخبراء العسكريين أنه "لا يمكن مُقارنة التراشق الحالي الذي يحدث في جنوب لبنان بين حزب الله وإسرائيل مع ما حدث في عام

2006؛ فهناك اختلاف جوهري في نظام المعركة المتّبع حالياً، سواء من قِبل "إسرائيل" أو من قِبل حزب الله. ففي عام 2006، اعتمدت "إسرائيل" على القصف العنيف لجميع البُنى التحتية الرسمية في لبنان، بما في ذلك الجسور ومحطّات الكهرباء وغيرها من المَرافق الحيوية، ولم تَستهدف بشكل مباشر نقاط انتشار حزب الله أو مُقاتليه؛ وكانت تُبَرّر تلك الهجمات التدميرية بالقول إن الدولة اللبنانية مسؤولة عن وجود حزب الله على أراضيها، وينبغي عليها تَحَمّل العواقب. وفي المقابل، كان حزب الله يَتَمَوْضع في مواقع دفاعية تحت الأرض، مما ساهم في حمايته وعدم تعرّضه لخسائر كبيرة نسبياً. والمواجهة الحقيقية التي وَقَعت في حينه كانت في الأيام الأخيرة للحرب، عندما دخل الجيش الإسرائيلي إلى الأراضي اللبنانية، وكانت تلك نقطة ضعف له، حيث تمّت مواجهته عن طريق استخدام الكمائن وضرب آلياته ومُدَرّعاته في أماكن تستحيل فيها المناورة. وبالفعل، لم تكن هناك مواجهة مباشرة بين وحدات مكشوفة مع الجيش الإسرائيلي، بل كانت مجموعات حزب الله تحتمي وتتّخذ مراكز للرّمْي، وتنتظر الجيش الاسرائيلي وتوقِع به الخسائر، ممّا جعلها تقلّل من خسائرها وتُحَقّق ميزة مناورة تفاضلية. أما الآن، فليس هناك توغل برّي، وتركّز "إسرائيل" جهدها الاستعلامي على ملاحقة عناصر الحزب –وما تعتبره بُنية تحتية له– والعمل على اغتيالهم. وهذا الأسلوب يختصر على "إسرائيل" الكثير من الجهد، ويعتمد على التجسس وجَمْع المعلومات وتقصّيها، وملاحقة الأهداف والتعامل معها بشكل دقيق.

الجدير بالملاحظة الآن هو الفارق التقنيّ الكبير المتمثّل "في التطوّر التكنولوجي بين الفترة من العام 2006 وحتى عامي 2023 و2024، أي لمدّة تقارب 17 عاماً ونصف. فقد شهدت التقنيّات المتعلّقة بالاتصالات والتشويش وجَمْع المعلومات والملاحقة تقدّماً كبيراً؛ ومن بين أبرز هذه التطورات، توسّع استخدام المُسَيّرات، وتحسين إمكانية رصد ومتابعة الأهداف على مَدار الساعة. وإضافة إلى ذلك، "أصبحت القدرة على الرماية في ظروف مناخية سيّئة، أو من ارتفاعات شاهقة، مُتاحة بشكل أكبر. وهذا المستوى المتقدّم من التكنولوجيا قَدّم للجيش الإسرائيلي فرصاً لتحقيق اغتيالات وإصابات في صفوف رجال المقاومة ومُلاحقة الأهداف الدقيقة، مثل العناصر والمواقع التي تُسْتَخدم لإطلاق الصواريخ.

8 – الحرب الرّديفة:

اعتمد الكيان الموقت سياسة الاغتيالات بشكل متكرّر قبيل البدء في حروب وعمليات عسكرية على غزة. وكانت بدأت الحرب على غزة عام 2012 باغتيال القائد في كتائب عزّ الدين القسّام، أحمد الجعبري، الرجل الثاني في "حماس" بعد القائد محمد الضيف. وبدأت "إسرائيل" عملية عسكرية عام 2019 باغتيال القائد في سرايا القدس، بهاء أبو العطا، والقائد تيسير الجعبري، خليفة القائد أبو العطا؛ ومن ثمّ جهاد الغنام وخليل البهتيني وطارق عزّ الدين، وهم أعضاء المجلس العسكري في الجهاد الإسلامي.

واغتالت "إسرائيل" في يوم واحد، وبفارقٍ لا يتجاوز الساعتين، جنرالاً رفيعًا في الحرس الثوري الإيراني ونائبه في قلب دمشق، ومن ثمّ مسؤولاً عسكرياً بارزاً آخر في "حزب الله" في الجنوب اللبناني؛ وهذا التطوّر يُعْتَبر تصعيداً إلى الذروة في حرب الاغتيالات المنهجية المُرَكّزة والمُتَعاقبة الفصول على نحوٍ غير مسبوق في هذه الحرب التي تشنّها "إسرائيل" ضدّ سائر مسؤولي وكوادر وعناصر القوى النظامية أو الأذرع في محور المقاومة، سواء كانوا إيرانيين أو فلسطينيين أو لبنانيين أو سواهم، بما بات يختصر هذه الاغتيالات بأنها "الحرب الرّديفة" الموازية للحرب الميدانية المتفجّرة في غزة او في جنوب لبنان.

لكن، بالرغم من ذلك، فقد أشار المحلّل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، إلى أن "إسرائيل تواجه حالياً ورطة استراتيجية مميّزة، في غزة، وكذلك في لبنان. وتتفاقَم هذه الورطة بسبب زعيم (نتنياهو) جلّ اهتمامه ينحصر ببقائه الشخصي والإفلات من القانون؛ وهو لا يُقَدّم للجمهور في "إسرائيل" صورة حول خطورة الوضع الأمني والسياسي، وإنما يَنْثر أساطير حول نجاحات وإنجازات، إلى جانب أمَل كاذب حول انتصار مُطْلَق". على أنّ الإسرائيليين يعرفون جيّدًا أن هذه الاغتيالات لن تؤدّي إلى إنهاء ظاهرة المقاومة؛ بل إن القادة الذين تتم تصفيتهم يتم استبدالهم بقادة أكثر تأثيرًا وإصراراً، في فلسطين ولبنان. والمُراسِل العسكري الإسرائيلي ألون بن دافيد، في صحيفة معاريف، يَجْزم بأن سياسة الاغتيالات "لا تؤدّي إلى إنهاء ظاهرة قيادات المقاومة والنشطاء "بل إلى استبدال آخرين بهم"، وأنّها قد تقود إلى نتائج عكسية وإلى "تغذية دوّامة الدم والعنف وتوسيعها"، في إشارة إلى ردّ المقاومة على اغتيال قادتها. ولَفَت إلى أن "إسرائيل اغتالت على مَرّ السنين المئات من شخصيات العدو، و"ينبغي أن نعترف أن معظم الاغتيالات لم تُغَيّر مجرى التاريخ". وتابع بن دافيد: "إنّنا منذ ستّة أشهر في ذروة الحرب الأصعب والأكثر تعقيداً التي عهدناها منذ حرب الاستقلال (عام 1948). ولا توجد في إسرائيل هيئة واحدة لديها نظرة مؤسّساتية مستقبلية: فرئيس الحكومة منشغلٌ بصراع بقائه الشخصي، وهيئة أركان عامة

تَرْزَح تحت عبء إخفاق 7 أكتوبر، ومجلس أمن قومي يبدو كخدمة غسيل ملابس وإرساليات لعائلة نتنياهو، وحكومة تنتهي الرؤية الاستراتيجية لوزرائها من خلال المنشور المقبل في تيك– توك." وخلص بن دافيد إلى أن "المحيط الشرق أوسطي يُراقبنا بسبعة أعين؛ وهو يرى ضعف القيادة والتصدّعات التي تتشقّق بداخلنا، ويبحث عن فرصة. والتهديد من غزة الذي هاجَمَنا في 7 أكتوبر أزيل بمعظمه؛ لكن من حَوْلنا بقي الكثيرون الذين يَسْعون إلى إفنائنا. وحَرْبنا الوجودية لا تزال في ذروتها، ولن نتمكّن من الانتصار فيها مع قيادة مُتَهتّكة".

9 – خاتمة:

لقد بَنَت "إسرائيل" سياستها واستراتيجيتها تجاه جبهة المقاومة على رؤية بن – غوريون القائلة بأنّ العرب لن يُسَلّموا بوجود "دولة إسرائيل"، وأنهم سيَظلّون يحاولون الهجوم عليها بين الفيْنة والأُخرى، مما يتطلّب من الجيش الإسرائيلي شنّ هجمات مبكرة عليهم، وإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية والمادية في صفوفهم، كي لا يشكّلوا أيّ تهديد لوجودها، إلى حين تسليمهم بهذا الوجود. وفي حال مواصلة رَفْضِهم، تواصل "دولة الاحتلال" استخدام القوّة المتصاعدة، وقتْل أكبر عدد ممكن من المقاومين، لإفقادهم القدرة على التهديد وتقليل الأضرار التي قد يُحْدِثونها، من خلال إيجاد فترات هدوء أمني طويلة وتعزيز حالة الردع وإنهاء المعركة بانتصار كبير وواضح، وإملاء شروط وقف القتال من أجل تحقيق الأهداف السياسية.

وفي الشقّ الثاني من هذه السياسة، يعمل العدو، من خلال سياسة "القَتْل الممنهج"، على كَسْر إرادة المُقاومين وإلحاق الهزيمة بهم، كي لا يعترضوا على الواقع العنصري الفاشي التوسعي كحلّ مرحلي، مع خلْق أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية في صفوفهم لفرْض بيئة طاردة لهم.

ضمن هذا المجال، وفي سلسلة من 4 حلقات عَرَضَتْها القناة 13 العبرية حول تأريخ سياسة الاغتيالات وجدواها، أوْرَدَت أن الكيان هو "الدولة الوحيدة في الغرب التي يَأْمُر فيها رئيس الحكومة بإعدام شخص بدون أن يعود لأحد، أو أن تُشْرِف على قراره لجنة رقابية برلمانية". وفي السياق، تحدّثت السلسلة عن شعار "يد إسرائيل الطويلة" الذي قامت عليه الاغتيالات منذ العام 1972، حين قرّرت رئيسة حكومة "إسرائيل"، غولدا مائير، ملاحقة واغتيال مُنَفّذي عملية ميونيخ، التي نفّذتها منظمة أيلول الأسود التابعة لحركة فتح، ضدّ رياضيين صهاينة كانوا يُشاركون في الأولمبياد في ألمانيا؛ لتتواصل بعدها عمليات الاغتيال والتصفية وتطال أدباء مثل

غسّان كنفاني، وقادة أمنيّين مثل أبو علي حسن سلامة، وأمناء عامّين مثل فتحي الشقاقي والسيد عباس الموسوي، ومفكّرين وقادة سياسيين في أصقاع الأرض المختلفة. وتنتهي السلسلة بأن هذه الاغتيالات لم تكن إلّا ولّادة لقادة جُدُد أكثر تأثيرًا وزخمًا. بالإضافة إلى أنها تشكّل ضررًا على صورة الكيان أمام الرأي العام العالمي. وبحسب تقرير أعدّه مركز مدار المتخصص في الشأن الإسرائيلي، تحت عنوان: "سياسة الاغتيالات الإسرائيلية: الأداة الأقل جدوى والأكثر استخداماً"، يرى الكاتب أنّ سياسة الاغتيالات أخَذَت بُعْدًا جديدًا أكثر كثافةً وتركيزًا مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في العام 2000، حيث "تحوّلت إلى سياسة مُمَنهجة وعلنية. وأحصى خمسين عملية اغتيال عن بُعْد عَبْر استخدام الطائرات والمروحيّات في عام واحد (2005)؛ وهو ما يكشف عن الوتيرة الكبيرة التي تمّ استخدام هذا الأسلوب فيها ضدّ المُقاتلين الفلسطينيين في هذه الموجة التي اعتُبِرت الأعنف منذ احتلال العام 1967 داخل الأراضي المحتلة. وبحسب التقرير، تميّزت الاغتيالات في فترة الانتفاضة الثانية ليس بكونها أكثر كثافة، بل بكونها أصبحت بديلًا مُريحًا عن الاعتقال ومحاولة تقديم المُشْتَبه به إلى المحاكمة. كما أنها طالَت عناصر وجهات ميدانية غير مركزية، لا يترك غيابها الفردي (بحدّ ذاته) أي أثر جديّ على الواقع السياسي والأمني. وأوْرَد التقرير تحليلًا للدكتورة رونيت مرزن، المُسْتَشرقة والمُحاضِرة في جامعة حيفا، تقول إن "الاعتبارات تتداخل"، ولا أحد يمكن أن يَضْمن أن لا "يدخل عامل الرغبة في الإذلال القومي والانتقام" لدى مُتّخذ القرار، الذي لا يمكن إلزامه بهذه المعايير في ظلّ غياب الرقابة التي يُقابلها "ضغط الجمهور" الذي يريد أن يرى نتائج. وتقترح إضافة ثلاثة أسئلة للمعايير السابقة، وأنه فقط في حال الإجابة عليها بشكل إيجابي يمكن اللجوء إلى اغتيال الشخص، وهي: هل غياب هذا الشخص سيؤدّي إلى إحداث ضَرَرٍ لا يمكن إصلاحه للمنظومة التي يقودها؟ وهل سيزيد غيابه من فرص التقدّم في المسار السياسي؟ والأهم، هل من سيحلّ مكانه مُعْتَدل أكثر منه أم لا؟ إنّ تجربة السنوات الماضية تُثْبِت ليس فقط أن هذه الأسئلة لم تُطْرَح، بل أن النتائج جاءت عكسية في الكثير من الحالات، حسبما تؤكّد مرزن، والتي تُتابع : إنّ الاغتيال الذي مارَسه الإسرائيليون بشكل دائم ومنهجي منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي، لم يستطع يوماً أن يُطفئ جذوة المقاومة. منذ اغتيال القادة الثلاثة في فردان عام 1973، وصولاً إلى اغتيال أبو علي مصطفى والمهندس يحيى عياش والشيخ أحمد ياسين، وانتهاءً باغتيال خليل الوزير وياسر عرفات، فإنّ الاغتيال كان سلاحاً يَرْتَدّ على مَنْ يستخدمه؛ وقائمة شهداء الاغتيالات التي نَفّذها الإسرائيليون طويلة جداً، وكلّها أفْضَت إلى نتائج عكسية.

فاغتيال غسان كنفاني وكمال ناصر ووائل زعيتر لم يقتل الثقافة الفلسطينية؛ كما أن اغتيال كمال عدوان ومحمد يوسف النجّار تمّ الردّ عليه من خلال عملية كمال عدوان التي قادتها الشهيدة دلال المغربي، وهي لم توصِل الإسرائيليين إلّا إلى طريق مسدود. ووفقاً لصحيفة "فايننشال تايمز"، فإنّ "إسرائيل" إنما هَدَفت من شنّ هجومها الأخير على خان يونس ورفح جنوبي القطاع، إلى اغتيال ثلاثة من كبار قادة "حماس"، وهم: قائد الحركة يحيى السنوار، وقائد جناحها العسكري محمد ضيف، والرجل الثاني في الجناح ذاته مروان عيسى، إلى جانب تحقيق نصر عسكري حاسم ضد كتائب القسّام، وتدمير شَبَكة الأنفاق؛ بما يُفْضي في المحصّلة إلى تدمير قدرة الحركة على حكم قطاع غزة في المستقبل. لكن الصحيفة استدْرَكت أنه بخلاف كلّ جولات القتال السابقة بين "إسرائيل" وحركة حماس، "في هذه الحرب لن يُطْلِق الحَكَم صافرة نهاية اللعبة".